

وكان هذا الجمع هو المادة الخام للنفوسيين والنحويين ، فأما النحويون والصرفيون فقد برعوا في القياس الى اقصى حد ، فكل علمهم قياس . نظروا الى الاعم الاغلب فجعلوه قاعدة وجعلوا ما جاء على خلافها شاذا لا يصح لنا الاتيان بمثله ، فالمعرب لم يلتزم مثلا نصب اسم ان ولا رفع خبرها ولا عطف المرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب وهكذا ، بل ورد في القرآن رفع اسم ان في قوله تعالى : « ان هذان لساحران » (7) . وجاء فيه : « والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » (8) . وقوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبين والنصارى » (9) . فتعدوا قواعدهم على الكثير الغالب . وكذلك الصرفيون في قواعد الاعلال والابدال واشتقاق صيغ اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان ..

فغلبوا بذلك اللغة في اختصاصهم ، وكل هذا عن طريق القياس ، أما اللغويون فسادت عليهم المحافظة . ولت فيهم الحرية ، وليس الاختلاف في أن اللغة توقيفية أو غير توقيفية الا مظهرا من مظاهر المحافظة والحرية ، فمن قال بانها توقيفية أو بعبارة أخرى من وضع الله اصبح عليها حلة من التقديس والتزمها من غير تصرف بها . ومن قال أنها غير توقيفية أو بعبارة أخرى من وضع البشر كان أكثر حرية في التصرف فيها .

فباللغويون كثيرا وقفوا عند ما ورد وكانوا محافظين ، ومن هؤلاء جامعو اللغة كالاصمعي وابن الاعرابي وابي زيد ، فلم يكونوا يستبيحون لانفسهم ان يقولوا كلمة أو يشتقوا اشتقاقا الا عن سماع . ومن هؤلاء أيضا اصحاب المعاجم كالجوهري والفيروزابادي وابن منظور ، فلم يقيسوا على ما روي ، وان اختلف بعضهم عن بعض في زيادة الكمية المروية أو نقصها ، وكثرة الاستشهاد وقتله ، وفكر اساء البلاد والاعلام أو عدمه ونحو ذلك .

وبجانب ذلك قلة من القياسيين أو بعبارة أخرى مدرسة القياس وهم اصحاب مذهب (ما تيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، الا ترى انك لم تسع

(1918) واستمر بجمع دمشق هذا النشاط ستة عشر عاما ثم ظهر مجمع فؤاد الى الوجود وبدأ عمله سنة (1934) واصدر مجلة باسم (مجلة مجمع اللغة العربية) بعد تغيير اسم المجمع الى هذا الاسم . وتضم المجلة بين طياتها البحوث والمحاضرات التي يلقيها الاعضاء العاملون بالاضافة الى المصطلحات الجديدة التي يقرها المجمع في كل دورة يعقدها ، وقد ادرجنا القرارات التي اقرها المجمع في هذا الشأن ثم نبذة مختصرة عن البحوث التي تقدم بها الاعضاء العاملون في المجمع عن القياس وموقفهم منه ، وانهيينا البحث بخاتمة تنطوي على نتائج .

والحقيقة ان هذه لم تكن اول محاولة ولا ثانيها ندعيها لانفسنا وانما هي صوت يرتفع الى جانب تلك الاصوات التي نادى بضرورة تطوير لغة القرآن لتساير التطور الاجتماعي والحضاري وما يتطلبه من تجديد في اللغة وهذا ما اعتقده مسائرا لمنهج المكتب الدائم لتنسيق التعريب وما توفيقى الا بالله ومنه استمد العون .

شكر طوفان

10 ايلول سبتمبر 1972

(لمحة تاريخية عن القياس)

تمهيد للبحث :

بدأ العلماء يجمعون اللغة من افواه المعرب سواء في الفاظها أو أساليبها ، وقد بذلوا في ذلك جهدا مشكورا ، وتحملوا في ذلك من العذاب ما لا يستطيعه الا ذوو الهمم العالية ، وفضلوا ان يأخذوا عن العرب العرباء الذين لم تسدهم الحضارة ولا الاختلاط وعدوا هذه القبائل اصح من تؤخذ عنهم اللغة هم قيس وتميم واسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يأخذوا عن غيرهم من سائر قبائلهم كما لم يأخذوا عن حضري ولا عن سكان البرازي ممن كان يسكن اطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم :

(7) سورة طه 20 - 63 .

(8) سورة النساء 4 - 162 .

(9) سورة الحج 22 - 17 .

ما ورد ، فرأى العرب صاغت (فعلى) من الفعل
للدلالة على السرعة فقالوا :

جمزى لسرعة السير فقياس عليها فقال :

والآن أقصر عن سمية باطللى
واشار بالوجللى على مشير
وقال :

على الغزلى منى السلام فربما
لهوت بها فى ظل مخضلة زهر
نعابوه وقالوا : (لم يسمع من العرب وجللى

ولا غزلى) (13) .

وقع هذا وأمثاله فى المئة الثانية للهجرة ، فأصبح
من الطبيعى نشوء أخذ ورد حول القياس بين المجيزين
والمانعين أو بين المجددين والمحافظين ، وأن ينتهى
هذا الجدل بنشوء مدرسة القياس ، لها رسومها
ونظمتها ، حاولت فرض سيطرتها حتى على أصحاب
اللغة فخطوا بعض الشعراء الجاهليين والاسلاميين
وحكموا على أبيات بالشذوذ لعدم انطباقها على
قواعدهم .

وكان من اعلام هذه المدرسة الخليل وتلميذه
سيبويه وأبو على الفارسي وتلميذه ابن جنى . وقد
عاصرت هذه المدرسة مدرسة اخرى فى الفقه
تشابها ، هى مدرسة الراى ، ولا غرابة فى ذلك فالتقوم
حينئذ كانوا مدفوعين بحكم الضرورة الى تأسيس
بنيانهم الفكرى تلبية لحاجات الحضارة اذ ذاك .

(من قياس الخليل وتلميذه سيبويه)

لم يكن الخليل اول القياسيين فى اللغة ، بل سبقه
من شيوخه من ضرب فى القياس بسهم ، ولكن الخليل
كان فيهم كما قال ابن جنى : (سيد تومه وكاشف
تناح القياس فى علمه) (14) ويعتبر انه واضع اساس

انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وانما سمعت
بعضها فقيست عليه غيره) (10) واليه يرجع الفضل
فى حياة اللغة . الحياة النشيطة حتى ايامنا هذه ،
نقد حافظوا على روحها وتمهدوها بالغذاء فنمت
وبسقت وازلت فروعها حضارات مختلفة . ومع
انتسابهم جميعا الى مذهب القياس يتفاوتون فيما
بينهم فيه توسيعا وتضييقا .

لم يكن أرباب القياس على بدع من الامر ،
فأصحاب اللغة انفسهم اتسعوا فى طردها وتصريفها
واشتقاقها بما سبقوا به أرباب القياس انفسهم (فان
الاعرابى اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف
وارتجل ما لم يسبقه اليه احد قبله) (11) .

هذا رؤيه وابوه العجاج الراجزان المشهوران
(انهما قاسا اللغة وتصرفا فيها واقدمتا على ما لم يات
به من قبلهما) (12) وحكى انهما كانا يرتجلان الفاظا
لم يسمعاها ولا سبقا اليها ، ومن يتصفح شعر
الراجزين يجد مصداق هذا القول .

فالنزعة الى تعميم القياس قديمة من ايام الخليل،
وكانت الى جانبها نزعة محافظة معتدلة يمثلها ابن
قتيبة ، فقد ذهب فى مقدمة كتابه (الشعر والشعراء)
الى انه ليس لتأخر الشعراء (ان يقيس على اشتقاقهم
فيطلق ما لم يطلقوا) واستشهد لذلك برأى الخليل ،
فقد ذكر أن الخليل بن احمد اتاه رجل فأنشده :

(ترافع العز بنا فارفنعما)

فقال الخليل : (ليس هذا شيئا) فقال الرجل :
كيف جاز للعجاج ان يقول :

(تقاعس العز بنا فاقعنسسا)

ولا يجوز لى ؟

ويروى عن بشار انه كان يقيس ما لم يرد على

- (10) الخصائص ، ابن جنى ج 1 ص 357 ، كلمة المازنى وابى على الفارسي .
- (11) المصدر السابق ج 2 ص 25 .
- (12) الاقتراح - السيوطى ص 53 .
- (13) فى اصول النحو - سعيد الاقفاى ص 82 .
- (14) الخصائص - ابن جنى ج 1 ص 361 .

(من قياس الفارسي)

أما أبو علي الفارسي فهو فارسي الاب عريسي الام . مات ببغداد سنة 377 هـ في أيام الطائع لله عن نيف وتسعين سنة . طوف كثيرا في بلاد الشام ، وأقام بطلب مدة وخدم سيف الدولة ابن حمدان ثم رجع الى بغداد وخدم عضد الدولة وبقي بها الى ان مات وقد كان معاصرا لابى سعيد السيرافي وكان أبو سعيد هذا اكثر من الفارسي رواية وكان الفارسي اكثر منه قياسا حتى لقد قال أبو علي الفارسي : (لان اخطيء نسي خمسين مسألة مما بابة الرواية أحب الى من ان اخطيء في مسألة واحدة قياسية) وقد قال فيه بعض تلاميذه : (أحسب ان ابا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع اصحابنا) (16) . وما العلل الا مقدمة القياس .

وكان يقول : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب فاذا اعربت لفظة اعجمية اجريت عليها احكام الاعراب وعددتها من كلام العرب واجيز الاشتقاق منها كما عرب العرب لفظة الدرهم واشتقوا منه درهمت الخبازي اى صارت كالدرهم وقالوا : رجل مدرهم اى كثرت دراهمه (17) .

وكان تلميذه ابن جنى يقرأ عليه كتابا للمازني ، فلما جاء ذكر قول ابي عثمان في اللاحق المطرد : (ان موضعه من جهة اللام نحو تعدد ومدد وشمل وصعور . وجعل اللاحق بغير اللام شاذ لا يقاس عليه مثل : جوهر وبيطر وجدول . الخ . قال أبو علي : (لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع ان يبنى بالحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : خرج اكرم من نخلك ، وضرب زيد عمرو ، ومررت برجل ضريب وكرم ونحو ذلك . فاعترضه تلميذه ابن جنى قائلا : افترجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو اذن من كلامهم ثم قال : الا ترى انك تقول : طاب الخشكان . فتجعله من كلام العرب وان لم تكن العرب تكلمت به هكذا . قال فرفعت اياه

المعجم وله اول معجم الف في العربية وانه مبتكر العروض لقياس الشعر ، وعلى هذا الاساس لم تستكثر ان يكون لهذا الذهن تلك المرانة المولدة في اللغة والنحو بحيث يرجع اليه الفضل في اظهار معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه .

ونجد في كتاب سيبويه وهو من املاء استاذة الخليل انما كثيرا من قياسه مبعثرة في ابواب شتى . وهذه انماط من صنيعه : نسبت العرب الى تهامة فقالت : تهامى على القياس وتهام على غير القياس كما قالت : « شامى » و « شام » . وجعلوا الف تهام بدلا من احدى ياءى النسب ، قال ابن جنى : (فان قلت ان في تهامة الفا فلم ذهبت الى ان الالف في تهام عوض من احدى اليامين ؟) فقد (قال الخليل في هذا : انهم كانوا نسبوه الى (فعل او فعل) وكانهم فكوا صيغة تهامة فاصاروها الى (تهام او تهيم) ثم اضافوا (اى نسبوا) فقالوا : تهام . وانما ميل الخليل بين (فعل او فعل) ولم يقطع بأحدهما لانه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعا وهو « الشام واليمن » . وهذا الترجيم الذى اشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نصا :

انشدنا أبو علي قال : انشدنا احمد بن يحيى « ثعلب » :

ارقتى الليلة برق بالتهم

يا لك برقاً من يشمه لا ينم

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين ، فهو المعنى بقوله :

(الالمسى الذى يظن بك الظن

من كان قد رأى وقد سمعا) (15)

استمر القياس على الطريق ، ذهب فيه الخليل وسيبويه حتى كانت المئة الرابعة للهجرة ، فبلغ ذروة مجده بأبى علي الفارسي وتلميذه ابن جنى ، ونهض به هذان الامان نهضة لم يخط احد بمثلها قبلهما ولا بعدهما حتى اليوم .

(15) الخصائص — ابن جنى ج 2 ص 111 .

(16) الخصائص — ابن جنى : ج 1 ص 208 و ج 2 ص 88 .

(17) نفس المصدر ج 1 ص 357 .

كرنعها ما صار لذلك محولا على كلامها ومنسوبا الى
لفتها (18) .

وقد كان ابو على الفارسي جريئا الى حد لم نصل
اليه الى اليوم فكان من رايه ان الالف اللينة في الكلمة
الثلاثية تكتب الفا مطلقا سواء اكان اصلها واوا ام
ياء وقد علل ذلك بحمل الخط على اللفظ .

من هذا يتضح ان مدرسة القياس حظيت من
ثمرات تفكيره بفيض عزيز . وحقا ما قال به ابن جنى
فيه (والله هو ! وعليه رحمته فما كان اقوى قياسه
واشد بهذا العلم اللطيف الشريف اتسه فكائه انما
كان مخلوقا له . وكيف لا يكون كذلك وقد اقام على
هذه الطريقة مع جلة اصحابها واعيان شيوخها سبعين
سنة ، زائحة علله ، ساقطة عنه كلفه ، وجعله همه
وسدمه ، لا يعتاقه عنه ولد ولا يعارضه في منحر ولا
يسوم به مطلبا ولا يخدم به رئيسا الا باخرة وقد حظ
من اثناله والقي عصا ترحاله (19) .

(من قياس ابن جنى)

اما اذا وصلنا الى ابن جنى فقد تبوانا ذروة
القياس وفلسفته ولقد كان اعلى علماء العربية كعبا
في جميع عصورها واغوصهم عامة على اسرار العربية
وانجحهم في الاهتداء الى النظريات العابة فيها .
وكتابه الخصائص نحا فيه منحى جديدا طريفا يدل على
تذوقه للغة وتعمقه في فهم اسرارها ومحاولة فلسفتها .

ويعتبر ابن جنى مبتدع نظرية الاشتقاق الكبير
ومؤسس علم فقه اللغة ، اما التصريف فهو امامه دون
منازع ، وقلما تقرا كتابا فيه ولا يكون ابن جنى مرجع
كثير من مسائله . وكتابه « سر الصناعة » من خير
ما حفظ الزمان من هذا التراث .

ولد بالموصل من اب رومى وتوفى ببغداد سنة

392 هـ في خلافة القادر . صحب استاذه الفارسي
اربعين سنة وعاش مدة طويلة ببلاط سيف الدولة
بخلب حيث املى المسائل الحلبية ، ونشأت هناك
بينه وبين المتنبي صداقة اساسها اعجاب كل منهما
بمواهب الآخر ، وكان من نتائج ذلك ان شرح ديوان
المتنبي ودافع عنه هجمات النقاد ، وكان المتنبي يقول
فيه : (هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس)
ويقول : (ابن جنى اعرف بشعري منى) (20) .

ونحن نتعرف الى منهجه في القياس من كتابه
(الخصائص) الذى يدور على الفوص على اسرار
اللغة الشاملة ويطرد القياس ما استطاع الى ذلك
سبيلا ثم ان اثر الفارسي في تلميذه بارز في هذا الكتاب
وان هذا التلميذ الذى لحن هذا المذهب عن استاذه
قد مضى به بعيدا وتقدم الى الامام مسافات شاسعة
وكان الحافز له على تأليفه هو انه راي الفقهاء وضعوا
للفقه اصولا والتكلمين وضعوا للعقائد اصولا فاراد ان
يضع للغة والنحو كذلك اصولا ، فكان بذلك واضح
علم جديد يقول فيه : (انه من اشرف ما صنف فيه
من علم العرب واذبه في طريق القياس والنظر واجمه
للادلة على ما اودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص
الحكمة ونيطت به من علائق الاتقان والصنعة) .

وابن جنى كثير الانس بالتجربة اللغوية ، يقلبها
على وجوهها المختلفة ويكثر التفكير فيها ثم يقابل بين
اللغات التى يعرفها ليكون حكمه الشامل فى اللغة
العربية حين يرده الى طبيعة الحس صحيحا الى حد
بعيد ، والظاهر انه يعرف الفارسية ، فقد عرض لها
فى حديثه عن اجتماع الساكنين فقال : (ومن طريف
حديث اجتماع السواكن شئ وان كان فى لغة العجم
فان طريق الحس موضع تتلاقى عليه طبائع البشر
ويتحاكم اليه الاسود والاحمر . وذلك قولهم (ارد)
للدقيق و (ماست) للين فيجمعون بين ثلاثة سواكن
الا اننى لم ار ذلك الا فيما كان ساكنه الاول الفا وذلك
ان الالف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت
(ماست) كأنها (مست) (21) .

- (18) الخصائص — ابن جنى ج 1 ص 358
(19) الخصائص ج 1 ص 276 .
(20) معجم الادباء — ياقوت ج 12 ص 89 .
(21) الخصائص — ج 1 ص 90 .

وقد حذا حذو استاذة الفارسي في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق ، وكان يقول : (مسألة واحدة من القياس انبل وأتبه من كتاب لفة عند عيون الناس) (22) .

ومن أقيسته عند ما تعرض للأبدال وذكر لغات (فسطاط ، فستاط ، فساط) وان الجمع فيها (فساطيط ، وفساسيط) فقط وذهابهم الى أن التاء في فستاط بدل من السين أو الطاء ورجحها بدل السين بقوله : (اذا حكمت بأنها بدل من سين (فساط) ففيه شيان جيدان : أحدهما تغيير ثانی المثلين وهو أقيس من تغيير الاول من المثلين لان الاستكراه في الثاني يكون لا في الاول والآخر ان السينين في (فساط) ملتقيتان والطاعين من (فسطاط) منفصلتان بالف بينهما واستتقال المثلين ملتقيين أخرى من استتقالهما متفرقتين فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يلتقى ما يرد من حديث الإبدال) (23) .

وقد أراد أن يشرح كتاب يعقوب بن السكيت في (القلب والإبدال) على هذا النمط المنهجي لان معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته) (24) . كما قال :

وإبن جنى لم يتخذ القياس مذهباً لنفسه فحسب بل كان يغرى به ويدعو اليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول : (لإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع) (25) حتى اذا أراك القياس الى ما لم تنطق به العرب قط ، فليس لك أن ترمى به بل تعده (لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة ، لانه قياس على كلامهم) (26) .

وهذه الكلمة تدل دلالة واضحة على مدى اهتمام ابن جنى بالقياس وقبل أن نختم الكلام عن ابن جنى لا بد أن نقول كلمة عن الاشتقاق وهو من منجزات القياس وهو باب عظيم من أبواب فقه اللغة ابتدعه

ابن جنى وكان له فضل كبير فيما سمي بالاشتقاق الكبير وهو الذى سماه بهذا الاسم ، وكان قد تشبه اليه استاذة ابو على الفارسي . قال ابن جنى : (ان ابا على رحمه الله كان يستعين به ويخلد اليه ، لكنه مع ذلك لم يسمه ، وانما كان يعتاده عند الضرورة ويستروح اليه) . فجا ابن جنى فوسعه ونماه وسماه وسمى الاشتقاق المعروف في ايدى الناس بالاشتقاق الصغير كان يشتق من كتب : يكتب واكتب وكتابت ومكتوب ومكتب وكتاب . الخ . اما الاشتقاق الكبير فيعنون به حصر اصول الكلمة وتقليبها على وجوهها المختلفة وان تستخرج منها التباديل والتوافيق وتقرن بينها ، كان تأخذ كلمة « كلم » وتحولها الى : ك م ل م ك ل ، م ل ك ، ل ك م ، ل م ك وتمعن النظر فيها لتتظرو هل هذه الحروف اذا اجتمعت كلها على نحو ما دلت على شىء واحد يتنوع بتنوع تركيب هذه الحروف : فتستخرج مثلا ان هذه الحروف الثلاثة اذا اجتمعت دلت على القوة وتستخرج معنى القوة من كل ما دلت عليه في اشكالها المختلفة ، وهذا باب عظيم من ابواب اصول اللغة تفوق فيه ابن جنى .

هذا ، واذا تصفحنا كتابا من كتب الطبقات في النحو واللغة ومررنا بمئات من تراجم النحويين واللغويين ، استطعنا بعد امعان قليل أن نلم بما كان للقياس من خطر عند القوم حتى ليتفرد واحد في المئة فيعرف به ، فاذا ترجموا له نصوا على امتيازه هذا ، وتلك ملكة لم تتوفر كاملة الا لاعلام قليلين جدا .

(الفصل الاول)

1 - تعريف القياس لفة واصطلاحا :

1 - المعنى اللغوى :

(قياس) قاس الشيء بقيسه قياسا وقياسا واقتاسه وقيسه اذا قدره على مثاله .

(22) الخصائص - ج 1 ص 88 .

(23) نفس المصدر - ج 2 ص 87 - 88 .

(24) نفس المصدر - ج 1 ص 88 .

(25) نفس المصدر ج 1 ص 189 .

(26) نفس المصدر - ج 1 ص 126 .

فهن بالأيدي بقيساته
مقدرات ومخيطاته (27)

2 - المعنى الاصطلاحي :

أما في الاصطلاح فلم نجد من عرف القياس اللغوي تعريفا كاملا لان الذين بحثوا في هذا الموضوع خلطوا بين تعريف القياس اللغوي وتعريف القياس النحوي ومن هذا الخلط في التعاريف فضلنا تعريف ابن الانباري بعد ان حذفنا منه بعض الالفاظ التي تجعل منه حدا للقياس النحوي الذي ذكره في جدله وهو : (حمل غير المنقول على المنقول اذا كان نسي معناه) (28)

وقد اختار هذا التعريف من المحدثين الاستاذ احمد الاسكندري فقد عرف القياس اللغوي بأنه (حمل كلمة على نظيرها في حكم) (29) واختاره من المحدثين أيضا الدكتور ابراهيم أنيس (30) واليه ذهب الدكتور مهدي المخزومي فبعد ان شن حملة على الذين تمسكوا بالاستنتاج العقلي والتعليل والتقدير والتأويل في اللغة والنحو ذكر ان القياس الذي يجب ان يتبع في دراسة اللغة والنحو هو القياس القائم على اساس حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سمع وحمل ما يجد من تعبير على ما اخترنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت او سمعت ، وذكر أيضا ان هذا القياس هو الطريق الطبيعي لنمو مادة اللغة واتساعها (30) مكرر .

ب - أنواع القياس والقياس المراد بحثه :

تجرى كلمة القياس عند البحث في معاني الالفاظ العربية واحكامها فتجد على اربعة وجوه :

أحدها : حمل العرب لبعض الكلمات على أخرى واعطاؤها حكما لوجه يجمع بينهما كما يقال : اعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته به في

احتماله لمان لا يتبين المراد منها الا بالاعراب . والى هذا اشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله (ضارع الإبرار يعمل التواب الاواب ، فالفعل لمضارعه الاسم فاز بالاعراب) .

وكما يقال : دخلت الفاء خير الموصول فنحو قولهم : (من ياتيني فله درهم) قياسا للموصول على الشرط لمشابهته اياه في افادة العموم .

وكما يقال : نصبت لا النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على ان لمشابهتها اياها في التوكيد ، فان لا تأتي لتأكيد النفي كما تأتي ان لتوكيد الاثبات .

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب انفسهم ويذكره النحاة تنبيها على غلة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح (31) .

وقد تقدم التعقيب على هذا النوع من انواع القياس وانه من عمل النحاة انفسهم ، وليس هذا الضرب من القياس داخلا في موضوعنا .

ثانيها : ان تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما ، فتعدي هذا الاسم الى معنى آخر تحقق في ذلك الوصف وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لفة ، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخمرته للعقل وستره ، فاذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المضربة المخمرة للعقل . فان من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرا تسمية حقيقية لغوية .

وهذا الضرب من القياس هو الذي ينظر اليه علماء اصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة (القياس نسي الشرعية) .

(27) لسان العرب - مادة (قيس) .

(28) الاقتراح - للسيوطي ص 38 .

(29) مجلة مجمع اللغة العربية ج 4 ص 174 .

(30) من اسرار اللغة - ابراهيم أنيس ص 16 .

(30) (مكرر) في النحو العربي ، نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ص 20 .

(31) دراسات في العربية وتاريخها ص 27 .

تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها أو حال من أحوالها كالحركة والسكون أو الاعراب والبناء أو الفك والادغام أو التصحيح والتعليل أو الإمالة والتفخيم أو ترتيب الحروف أو المد والقصر أو الإتمام والنقص أو الأعمال والاهمال أو التذكير والتأنيث ، وقد يكون الاختلاف في بعض الالفاظ من حيث وضعها في لغة المعنى ووضعها لمعنى آخر في لغة أخرى وهذا ما يطلق عليه بالاشتراك اللفظي أو من حيث استعمال لفظ في لغة المعنى واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعنى وهذا ما اصطلح عليه بالترادف . والترادف والاشتراك ميزتان من مميزات اللغة العربية .

وقد تختلف هذه اللغات في بعض وجوه النظم كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها فانه يقدم في لغة ولا يقدم في أخرى .

تفاوتت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة وجميعها مما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى في الخصائص : (اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء) (33) وقال أبو حيان في شرح التسهيل : (كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه) .

وبعد هذه المقدمة نأخذ الاصول التي ذكرها السيوطي واحدة بعد الاخرى بشيء من التفصيل .

١ - القرآن الكريم :

لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا وتدوينا ، وضبطها بالمشاهدة عن افواه العلماء الاثبات الفصحاء الابناء من التابعين عن الصحابة عن رسول الله (ص) فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل الينا بها في الاداء والحركات والسكنات ، ولم تعتن امة بنص كما اعتنى المسلمون بنص قرآنتهم .

فالقرآن لا شك هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، اما الخلاف فقد وقع في القراءات .

ثالثها : الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ النسب والتصفير والجمع واصل هذا ان الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في ان يقيس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثالها .

وقد اطلقوا على هذا النوع من القياس اسم القياس الاصلى وهو الذى سنتكلم عنه كموضوع للبحث .

رابعها : اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما اجاز الجمهور ترخيم المركب المزجى قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التأنيث ، وكما اجازت طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ فتقول : (قضيت الليلة التي ولدت في سرور) اى ولدت فيها لانك تقول : هذا الكتاب الورقة تساوى درهما اى الورقة منه بدرهم .

وقد اطلق بعض الباحثين على هذا النوع من القياس اسم قياس التمثيل للفرق بينه وبين القياس الاصلى :

(الفصل الثانى)

القياس الاصلى وما يقاس عليه

ذكر السيوطي في الاقتراح ان الكلام الذى يوثق بفصاحته يشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى ان فسدت الالسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم او كافر فهذه ثلاثة انواع لا بد في كل منها من الثبوت (32) .

واللسان العربى يجمع تحت اسمه لغات شتى ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف معضلة في كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد

(32) الاقتراح للسيوطي ص 14 .

(33) الخصائص ج 2 ص 10 .

من اختلاف ، وكأنه كان يرمى الى أن اللهجات على اختلافها حجة يصح الاستشهاد بها على أصل من أصول العربية والاستناد إليها في بناء قاعدة من قواعدها (36) .

ان اللغويين والنحاة انما بنوا قواعدهم على كلام العرب بجمع نثرة وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك ، من أعرابي في الشمال الى امرأة في الجنوب ، ومن شعر لا يعرف قائله الى جملة غير منسوبة . . . يجمعون هذا الى احوال معروفة مشهورة ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل اليهم بهذا الناقص الذي لا يستند الى خطة محكمة في الجمع ، ثم يسدون هذه القواعد بمقاييس منطقية يزيدون اطرافها في الكلام ، حتى اذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية طمن فيها وان كان قارئها ابلغ وأعراب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم ، فلا استقراؤه كامل او كاف ، ولا لشواهد التي استند اليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة ، ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعها ، وخير ما يصف اضطراب موقفهم هذا قول الرازي : (اذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجاز اثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيرا ما ترى النحويين متحيرين في تقريرها الالفاظ الواردة في القرآن ، فاذا استشبهوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها فلان يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى) (37) وفي هذا المعنى قال ابن حزم في الفصل : (من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذها مذهباً . ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها) .

وقال في موضع آخر : (ولا عجب اعجب ممن ان وجد لامرئ القيس او لزهر او لجريز او الحطيئة او الطرماح او لاعرابي اسدى او ديلمى او تميمى

فالكوفيون يعتبرونها مصدرا هاما من مصادر الدراسات اللغوية ، اما البصريون فقد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لاصولهم واقبيستهم ، وما وافق منها اصولهم ولو بالتأويل قبلوه ، وما أباهم رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها .

اما المحدثون فقد ذهب احد الاساتذة الى انها غير متواترة ، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد ، ولذلك فهي ليست بحجة (34) .

وذهب الاستاذ سعيد الانغاني الى انها متواترة وبيء القياس عليها بقوله : (وبعد فقرات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها واحادها وشاذها . واكبر عيب يوجه الى النحاة عدم استيعابهم اياها واضاعتهم على انفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها ولو فعلوا لكانت قواعدهم اشد احكاما) (35) .

وعلى الرغم من أن القراءات غير متواترة وانها اجتهاد من القراء انفسهم — كما يقول الخوئي في كتابه البيان — الا انها يمكن اعتبارها مصدرا من المصادر المهمة للوقوف على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية ، لان القراءات هي المصدر الصحيح الذي حفظ لنا اللغة العربية ممثلة فيها اللهجات لما عرف به القراء في العصور المختلفة من دقة في التلقى والتلقين ومن ضبط واتقان في الرواية .

يؤيد هذا ما لاحظته ابن خالويه من أن كلا من الائمة القراء كان (يذهب في اعراب ما انفرد به مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع قصد من القياس وجها لا يمتنع) .

كأنه كان يريد القول بأن اختلاف القراءات ينبني على ما بين اللهجات العربية التي قرئ بها القرآن

(34) البيان في تفسير القرآن للخوئي ص 137 .

(35) في أصول النحس ص 40 .

(36) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة وانحو لمهدى المخزومي ص 347 .

(37) تفسير فخر الدين الرازي ج 3 ص 193 .